الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر

1985

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

1985

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في: 11 فيفري 2019

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ورئيس الملتقى بأن السيد (ة): د. مصطفى قريد بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

قد شارك بمداخلة بعنوان: تقييم نظام تمويل المؤسسات ص و م في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-دراسة حالة وكالة المسيلة-.

في الملتقى الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الإقتصاديات النامية

يومي: 11 و 12 فيفري 2019.

عميد الكلية

رئيس الملتقى

اسم المشارك: مصطفى قريد.
الشهادة العلمية المتحصل عليها: التأهيل الجامعي.
التخصص: علوم اقتصادية.
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر –ا–.
الوظيفة: أستاذ.
مكان العمل: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
الهاتف: 0770976131.
البريد الالكتروني: gmostapha1980@ gmail.com
محور المداخلة: الرابع–عرض تجارب ناجحة في مجال التمويل غير التقليدي–.
عنوان المداخلة: تقييم نظام تمويل المؤسسات ص و م في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–دراسة حالة وكالة المسيلة–.

الملخص:

احتلت المقاولة الشبابية دورا رياديا في تدعيم الجهود التنموية في كافة أقطار العالم لاسيما النامية منها، والجزائر تعتبر من الدول التي أدركت ذلك، لذلك عملت على ترقية دور الشباب ابتداءا من وضع ترسانة من القوانين والتشريعات ووصولا لوضع أجهزة مؤسساتية من اجل تنفيذ البرامج، ومن بين تلك الأجهزة نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تقديم قراءة تحليلية لنتائج الجهاز السابق، استنادا لآخر الإحصائيات المتوفرة عن أدائه، وقد توصلنا إلى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت بشكل كبير في التشغيل، إلا أن هذا الدور بدأ يضعف خلال السنوات الأخيرة سواء على المستوى الوطني أو على مستوى ولاية المسيلة، هذا بالإضافة لنجاحها في دعم الفئات الهشة ممثلة في شريحة النساء وخريجي مراكز التكوين المهني، إلا أننا لمسنا توزيعها للمشاريع بشكل غير متوازن عبر مختلف البلديات على الأقل في نطاق ولاية المسيلة، فضلا عن توجيهها للتسهيلات الائتمانية ناحية المشاريع الخالقة للثروة.

الكلمات المفتاحية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المقاولة في ولاية المسيلة.

مقدمة

لقد أثبتت التجارب العالمية في مجال خلق واحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها، سواء من حيث دورها الفعال في توفير فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومنه الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، أو من حيث قدرتها الكفؤة على تغذية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي التخفيض من فاتورة الواردات وعليه الحفاظ على احتياطي العملة الصعبة من اجل الاستخدامات البديلة الأكثر إلحاحا.

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو أدركت الأهمية السابقة، وهذا ما حث الجهات المعنية على الاهتمام بخلق وتنمية النوع السابق من أنواع المؤسسات، لذلك وتحقيقا لرغبتها الملحة في تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية راهنت في مختلف استثماراتها العامة إلى وضع مجموعة من الهياكل والأجهزة تحقيقا لهذا الهدف، ، من بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والتي تنوعت مهامها من دراسة المقترحات الاستثمارية المقدمة من طرف الشباب البطال، إلى تقييمها وتمويلها بأشكال مختلفة، وصولا إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة قابلة للتكيف مع المحيط، وحتى الاستمرار في احتضان القابلة للتطور منها.

انطلاقا مما سبق، خاصة وان المدة الزمنية لبداية نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أصبحت كافية لتقييمها من حيث توفر الإحصائيات، فإننا نطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى نجحت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق الأهداف المنوطة بها؟

المحور الأول: التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

أولا–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن وضع تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ به كل دول العالم غير ممكن لأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها الاختلاف في مستويات النمو الاقتصادي، الذي قد يجعل من المؤسسة الكبيرة في الدول النامية صغيرة في الدول المتقدمة، وحتى في نفس قطاع النشاط يمكن أن تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن بعضها البعض، فالمؤسسات العاملة في تركيب السيارات مثلا، تختلف عن تلك المؤسسات التي تعمل في صناعة أجزاء السيارة، وانطلاقا من هذا تبقى محاولات تحديد الإطار المفاهيمي حول هذا النوع من المؤسسات تختلف من دولة لأخرى، وذلك باختلاف المعايير المستخدمة في تصنيفها، وعلى الرغم من هذا ظهرت مجموعة من التعاريف على المستوى الدولي، ركز فيها البعض على الجانب الوصفي–المعايير النوعية– ، بينما اعتمد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، من بينها نذكر:

تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي عن طريق فرعه ممثلا في المؤسسة الدولية للتمويل مابين ثلاث(3) أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي: [1]

- المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 موظفا، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

تعريف الإتحاد الأوروبي: قام الإتحاد الأوروبي بوضع تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب الأمر 2003/361/EC والذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005، وقد ميزها كالتالي[2]:

-بحيث عرف المؤسسات المتوسطة بأنها المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها أقل من 50 مليون أورو، أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 43 مليون أورو، ونسبة مشاركة المؤسسات الكبيرة في رأسمالها اقل من 25 بالمائة.

-المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عامل، ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 ملايين أورو، مع بقاء معيار الاستقلالية السابق قائما.

-المؤسسات المصغرة هي المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو.

ما تجدر الإشارة له هنا هو أن دول الاتحاد الأوروبي توصلت إلى صياغة تعريف موحد يضمن عدم ظهور الخلافات بين الدول الأعضاء فيما يخص السياسات الاقتصادية الأوروبية.

تعريف المشرع الجزائري: المعايير نفسها المستعملة من طرف الاتحاد الأوروبي اعتمدها المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على اثر صدور القانون التوجيهي لترقية هذه الأخيرة في ديسمبر 2001،حيث[3]:

-عرف المؤسسة المصغرة بأنها كل مؤسسة بإمكانها تشغيل من 01 عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار جزائري.

-في حين المؤسسة الصغيرة عرفها بأنها كل مؤسسة بإمكانها تشغيل من 10 عمال إلى 49 عامل، وتحقق رقم أعمال لا يفوق 200 مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.

-أما المؤسسات المتوسطة الحجم فهي تلك المؤسسات التي توظف عدد عمال يتراوح بين 20 عامل و250 عامل، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار جزائري و02 مليار دينار جزائري، أو يكون إجمالي حصيلتها السنوية يتراوح ما بين 100 مليون و500مليون دينار جزائري.

يمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

الجدول(01) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني.

المؤسسة/المعيار	المستخدمون	رقم الأعمال(دج)	الميزانية السنوية(دج)
مصغرة	09-01	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
متوسطة	250-50	من 200 مليون الى02 مليار	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 2001/12/12.

وهذا التعريف الأخير الذي يستعمل معيار عدد العمال، رقم الحصيلة السنوية ودرجة الاستقلالية في تقسيم المؤسسات، يشكل التعريف الذي يضبط معايير تصنيف المؤسسات إلى مصغرة وصغيرة ومتوسطة، ويشكل مرجعا لكل الهيئات الحكومية في كل تدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بها.

ثانيا- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية، أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي ، ونستعرض فيما يلي أكثر أهم هذه الأدوار:

1-القدرة على التقليل من البطالة: عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها الكبيرة على توفير مناصب الشغل والتقليل من مشكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لأنها تتميز بصغر رأس المال المتاح لها مما يجعلها تعتمد على استخدام تقنيات إنتاجية كثيفة العمالة، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تجذب الكثافة الرأسمالية، وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفير مناصب العمل، فقد وفرت أكثر من 5.8 مليون فرصة عمل في الو.م.أ خلال الفترة 1987-1992، وهي النتيجة التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات الكبيرة، والتي استغنت عن أكثر من 2.3 مليون عامل خلال نفس الفترة وفي نفس البلد[4].

2-دعم المؤسسات الكبيرة: نشير في هذا الصدد إلى أنواع مختلفة من الأدوار يمكن أن تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يأتي في مقدمتها تزويد المؤسسات الكبيرة بالعمالة الماهرة التي اكتسبت خبرة في المؤسسات الصغيرة، لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، يضاف إلى

ذلك قدرتها على تقوية المؤسسات الكبيرة من خلال توفير المواد الأولية الوسيطة–التكامل نحو الخلف–، أو تقوم بدور توزيع وتقديم الخدمات –التكامل نحو الأمام–، وهذا ما أثبتته تجارب عديد الدول الرائدة في هذا المجال، مثل اليابان والتي وصل فيها اعتماد المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحدود 89.2% في صناعة النسيج، والى أكثر من 88.4% بالنسبة لصناعة السيارات والمعدات، ولحوالي 86.9% بالنسبة لصناعة الآلات[5].

3–المساهمة في التوزيع العادل للدخل: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة–المدن الكبرى والأرياف–، هذا كفيل بتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة، هذا من جهة، من جهة ثانية نجد أن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط غالبا بالأفراد والعائلات، خصوصا الصغيرة منها والتي تسهم في توفير فرص عمل لهم بغض النظر عن كفاءاتهم ومستواهم التعليمي، يضاف إلى ذلك أن قدرتها الفائقة على الانتشار في المناطق الأقل تطورا بسبب عدم حاجتها إلى هياكل قاعدية من شانه تحقيق التوزيع العادل للدخل وبالتالي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، فضلا عن قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلي والإقليمي.

4–القابلية للإبداع والابتكار: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الأحيان بتقديم منتجات إبداعية ومبتكرة، وهذا راجع لكون هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا تحاول دائما تعويض هذا النقص عن طريق إجراء تعديلات تخص الجودة، والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العاملين على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل، مما يخلق مناخا مساعدا على الابتكار والإبداع[6]، ففي اليابان مثلا تعزى ما نسبته 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذا النوع من المؤسسات[7].

المحور الثاني–التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وأهدافها.

أولا–التعريف بالوكالة: هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم 234/96 المؤرخ في جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وهي آلية تحت وصاية وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، وتقع تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة، تهدف لمرافقة الشباب والشابات البطال البالغ من العمر مابين 19–35 سنة من اجل إنشاء أو توسيع مؤسساتهم المصغرة المنتجة للمواد والخدمات، كما أنها تعتبر بمثابة وسيلة لترقية ونشر روح المقاولاتية ومنحهم دعما ماليا ومزايا ضريبية طيلة مراحل المشروع، والتنسيق مع البنوك العمومية صاحبة التمويل[8]، وتعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات التي تقدمها الوكالة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام والتوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة استغلال المشروع[9].

ثانيا–أهداف الوكالة: تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف منها[10]:

-توجيه التسهيلات الائتمانية نحو الأنشطة الخالقة للثروة وللتشغيل، وبالتالي المساهمة في تخفيض البطالة، وتخفيض نسبة الفقر، مع المساهمة في التنمية المحلية وتخفيض فاتورة الاستيراد.

-تنويع الأنشطة وفق أولويات البرنامج الحكومي الهادف لتنمية قطاعات الفلاحة والصناعة، السياحة ....

-تشجيع المشاريع الإبداعية وذات النوعية، والمساهمة في توجيه الشباب إليها، خاصة الجامعي منه.

-ضبط الأنشطة وفق الاحتياجات الاقتصادية للبلد محليا ووطنيا.

ثالثا-مهام الوكالة: تضطلع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية: [11]

-تسيير الأموال الممنوحة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة.

-متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.

-تقديم الدعم المعلوماتي في الميادين الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع.

-تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل.

-التنسيق المستمر بين أصحاب المشاريع والمصالح الإدارية والمصرفية.

-تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع في ميادين التسيير المالي وتعبئة القروض.

-تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجال التسيير والتنظيم الإداري.

رابعا-الإعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [12]:

-الإعانات المتعلقة بمرحلة الانجاز: يمكن للشباب أن يستفيد من نوعين من الإعانات خلال مرحلة الانجاز في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

-الإعانات المالية: يمكن تلخيصها في: إعفاء كلي من الضريبة، بالإضافة لقرض بدون فائدة، هذا فضلا عن تحمل جزء من نسب الفوائد على القروض المصرفية والذي يختلف حسب منطقة إقامة المشروع

-الإعانات الجبائية وشبه الجبائية: والتي يمكن حصرها في الإعفاء من حقوق عقود التسجيل، والإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية، بالإضافة إلى الاستفادة من التخفيض بنسبة 5% من الرسوم الجمركية للأجهزة الإنتاجية المستوردة، فضلا عن الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات.

-الإعانات الجبائية وشبه الجبائية المتعلقة بمرحلة الاستغلال: وتتمثل فيما يلي:

-إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات.

-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي.

-إعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني.

-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات.

-الاستفادة من المعدل المخفض المقدر بحوالي 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة.

المحور الثالث-تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

أولا-على المستوى الوطني: تعتبر آلية التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أكثر الآليات استقطابا وجذبا لفئة الشباب وذلك نظرا لسهولة إجراءاتها وعدم وجود الشروط التعجيزية للاستفادة من قروضها، لذلك فان آخر الإحصائيات الصادرة عن الموقع الرسمي للوكالة تشير إلى تمويل أكثر من 45 مشروع في اليوم وهذا حتى نهاية سنة 2016، 140503 مشروع تم إنشاؤه من تاريخ تأسيس الوكالة حتى نهاية 2010. و227477 مشروع من 2011 وحتى نهاية سنة 2016. أي بمعدل 37912 مشروع كل سنة، مع ميل واضح للانخفاض من عام لآخر بسبب إجراءات التقشف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة. ففي الوقت الذي مول فيه أكثر من 42832 مشروع سنة 2011 انخفض هذا التمثيل إلى حوالي 40856 مشروع سنة 2014 ثم إلى اقل من 11262 مشروع ممول سنة 2016. وعلى الرغم من ذلك فان الوكالة ماضية في تحقيق أهدافها، المتمثلة في: [13]

1-توجيه التمويل نحو المشاريع الخالقة للثروة، فالجدول الموالي يبين ارتفاع نصيب الفلاحة والصيد البحري من المشاريع الممولة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد ارتفع هذا المؤشر من 9 % سنة 2011 إلى أكثر من 31% سنة 2016, والأمر نفسه مسجل بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية, ففي الوقت الذي سجل نصيبها حوالي 9 % من المشاريع الممولة سنة 2011, ارتفع هذا التمثيل إلى أكثر من 15% سنة 2016، وهي نفس النتيجة المحققة بقطاع الصناعة والصيانة من تمثيل يبلغ حوالي 5 %من المشاريع المحدثة بواسطة الوكالة سنة 2011 إلى أكثر من 24% سنة 2016. والاستثناء الوحيد المسجل هو بالنسبة لقطاعي الحرف والخدمات من تمثيل بلغ على التوالي حوالي 8 %و 68% نهاية سنة 2010 إلى اقل من 3% و 21 %على الترتيب سنة 2016.

الجدول (01) : المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية.

السنة	الفلاحة	%	الحرف	%	البناء	%	الصناعة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	الإجمالي
حتى2010	15171	11	21970	16	9818	7	10807	8	3648	3	79080	56	140503
2011	3686	9	3559	8	3672	9	2118	5	569	1	29228	68	42832
2012	6705	10	5438	8	4375	7	3301	5	826	1	45167	69	65312
2013	8225	19	4900	11	4347	10	3333	8	1042	2	21192	49	43039
2014	10487	26	4255	10	5106	12	6614	16	1450	4	12944	32	40856
2015	6862	29	2170	9	3838	16	4913	21	1205	5	4688	20	23676
2016	3479	31	320	3	1672	15	2720	24	716	6	2355	21	11262
حتى2016	54615	15	42621	12	32828	9	33806	9	9456	3	194654	53	367980

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- تشجيع المقاولة النسوية: كما هو معلوم انه من غير الممكن الحديث عن نمو اقتصادي مستدام دون ادماج المرأة في الجانب المقاولاتي، حيث أصبحت تمثل هذه الأخيرة احد أقطاب الاقتصاد وقاطرة من قاطرات نموه ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات، والجزائر وإدراكا منها لهذه الأهمية قامت بإرساء مجموعة من الآليات قصد تشجيع الشباب عامة والمرأة بصورة خاصة على العمل المقولاتي، من بين الأجهزة الداعمة للمقاولة النسوية نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي على الرغم من اهتمامها بالشباب بصفة عامة، إلا أن النتائج المحققة في إطارها تؤكد تحيزها للعنصر النسوي، فكما يظهر في الجدول الموالي فان عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الأخيرة والتي تخص المرأة بلغ 18375 مشروع وهذا حتى تاريخ 2010، وهو يمثل حوالي 13% من مجمل المشاريع، ليرتفع هذا العدد في نهاية سنة 2016 إلى أكثر من 37189 مشروع والذي مثل ما نسبته 10% من مجمل المشاريع، وعلى الرغم من انه انخفض إلا أن نصيب المرأة من مجمل المشاريع يعرف اتجاها عاما تصاعديا من عام لآخر، فقد مثل سنة 2011 حوالي 7 %من مجمل المشاريع الممولة والبالغ عددها 42832 مشروع، ليرتفع هذا التمثيل لحوالي 9 %سنة 2014 ثم إلى حوالي 14% نهاية سنة 2016.

الجدول(02) : المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

السنة	مجموع المشاريع-1-	المشاريع النسوية-2-	النسبة2/1(%)
حتى نهاية2010	140503	18375	13
2011	42832	2951	7
2012	65812	4477	7
2013	43039	3526	8
2014	40856	3665	9
2015	23676	2645	11
2016	11262	1551	14

نهاية 2016	367980	37189	10

المصدر: الموقع الرسمي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3-تخفيض نسب البطالة: على الرغم من ان المشاريع الممولة من طرف الوكالة استطاعت ان توفر اكثر من 878264 منصب شغل في نهاية سنة 2016، قبل ان كانت لا تتعدى 392670 منصب في نهاية سنة 2010، الا ان هذا المؤشر يعرف انخفاضا من عام لاخر، فقد بلغ سنة 2011 حوالي 92682 منصب شغل، لينخفض حتى 51570 في نهاية سنة 2015، ثم الى اقل من 22766 منصب شغل سنة 2016، بمعنى بعد ان كانت مناصب الشغل المحدثة عن طريق المشاريع الممولة من طرف الوكالة تمثل حوالي 10.55 % من مجمل مناصب الشغل نهاية سنة 2011 انخفض هذا التمثيل الى حوالي 5.87 % عند نهاية سنة 2015، ثم الى اقل من 2.5 % في نهاية سنة 2016، الا ان الوكالة استطاعت ان تحافظ على المعدل عاملين/مشروع وهذا تقريبا منذ نشاتها-يتذبذب بين اقل قيمة محققة سنة 2012 والبالغة 1.96 والقيمة 2.27 المحققة في العام الموالي-، ومرد هذه النتيجة هو فشل اغلب المشاريع في التوسع، فالوكالة تحصي ما نسبته تقريبا 1 من المشاريع الممولة سنويا هي عبارة عن مشاريع توسعية، ويعزى هذا الوضع بحسب اعتقادنا لجملة من الاسباب ياتي في مقدمتها تدني المستوى التعليمي خاصة وان الاحصائيا تشير الى ان اغلب المستفيدين هم من خريجي التعليم المتوسط او خريجي مراكز التكوين المهني، كما يظهر في الجدول رقم 04.

الجدول(03) : تأثير المشاريع الممولة عن طريق ANSEJ على التشغيل حتى نهاية 2016.

الفترة	عدد العمال	عدد المشاريع	عامل/مشروع	النسبة-من عدد المناصب الكلي
نهاية 2010	392670	140503	2.8	44.71
2011	92682	42832	2.1	10.55
2012	129203	65812	1.96	14.71
2013	96233	43039	2.23	10.86
2014	93140	40856	2.27	10.61
2015	51570	23676	2.17	5.87
2016	22766	11262	2.02	2.59
2016/2011	485594	227477	2.132	
نهاية 2016	878264	367980	2.3	100

المصدر: الموقع الرسمي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتصرف.

4-**تحقيق العدالة الاجتماعية:** لا يتحقق هذا الامر الا اذا وزعت المشاريع على اكبر عدد من شريحة الفئات المحرومة اجتماعيا، وان كانت الاحصائيا الصادرة عن الوكالة قد اثبتت ذلك فيما يخص النتائج الايجابية

بالنسبة للمقاولة النسوية، فان الامر لا يختلف كثيرا بالنسبة لفئة منخفضي المستوى او خريجي مراكز التكوين المهني، فالوكالة عبر مختلف فروعها تحصي تمويل اكثر من 66 % من المشاريع لفئة شباب المتحصل على دبلوم التكوين المهني، وهي الفئة الاكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، ثم فئة الجامعيين التي قدر نصيبها بحوالي 18% من مجمل المشاريع الممولة نهاية سنة 2016 ، فعلى الرغم من الاحصائيات الاولية تؤكد ثبات عدد المستفيدين الذين هم خريجي مراكز التكوين المهني الا ان نسبتهم من العدد الكلي هي في ارتفاع، فقد قدرت نهاية سنة 2011 بحوالي 16% من العدد الكلي، ليرتفع هذا التمثيل الى حوالي 34 % نهاية سنة 2014، ثم لاكثر من 66 %عند نهاية 2016، والامر لا يختلف كثيرا بالنسبة لفئة الجامعيين، فالمؤشر السابق كما يظهر في الجدول الموالي قد ارتفع من 7 % نهاية سنة 2011 الى اكثر من 18 % نهاية سنة 2016 من العدد الكلي للمشاريع، هذا من جهة، من جهة ثانية نجد ان نسبة المشاريع التي لا يتعدى مبلغ تمويلها 5 ملايين دينار قد بلغ 65% من العدد الكلي للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة وهذا حتى نهاية 2016، وهذا ما سيسمح باستفادة اكبر شريحة ممكنة من الشباب.

الجدول(04) تطور المشاريع بحسب الفئات الاجتماعية حتى نهاية 2016.

الفترة	التكوين المهني	النسبة	الجامعيين	النسبة	العدد الكلي
نهاية 2010	33561	24	14747	10	140503
2011	6920	16	2906	7	42832
2012	10469	16	3371	5	65812
2013	10675	25	2964	7	43039
2014	13737	34	3539	9	40856
2015	11979	51	3024	13	23676
2016	7451	66	2001	18	11262
نهاية 2016	94792	26	32552	9	367980

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا-على مستوى ولاية المسيلة: استطاعت وكالة المسيلة ان تخلق حوالي 6222 مشروع، وهذا منذ تاريخ تاسيسها لغاية 2018/12/31، 531 مشروعا منها خاص بالعنصر النسوي، أي ما نسبته 8.35% من مجمل المشاريع، والعدد الباقي البالغ حوالي 5691 مشروع خاص بجنس الذكور، والذي يمثل حوالي 91.65% من مجمل المشاريع، وهذه النسبة تتفق تماما مع النسب المحققة على المستوى الوطني-حوالي 10 % من مجمل المشاريع تتعلق بالعنصر النسوي-، هذا من جهة، من جهة ثانية نجدها تغطي كافة الفئات التعليمية، بحيث بلغت حصة الجامعيين حوالي 7.00%من مجمل المشاريع، اما الذين يحملون مستوى ثانوي فقد بلغ نصيبهم ما يقارب 13.64% من مجمل المشاريع، في حين بلغت حصة المتعلمون تعليم ابتدائي ومتوسط على الترتيب

10.49 % و49.03 %على التوالي، وهذا ما يتوافق مع النمط التعليمي السائد في الولاية، والذي يقصي اغلب المتعلمين في المستوى المتوسط او الثانوي ليتوجهو الى مراكز التكوين المهني، وبهذا نجد ان وكالة ولاية المسيلة من هذه الناحية تسير نحو تحقيق الهدف العام الذي انشئ من اجله هذا الجهاز والمتمثل في المساعدة الاجتماعية للفئات الهشة –النساء وضعيفي المستوى–.

الجدول : (05) : التوزيع النسبي للمشاريع الممولة عن طريق وكالة المسيلة.

الفئة	ذكور	%	اناث	%	جامعيين	%	ثانوي	%	متوسط	%	ابتدائي	%
العدد	5691	91.46	531	8.53	435	7.00	849	13.64	3051	49.03	653	10.49
الكلي	6222				6222							

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع المسيلة–.

إلا أن تتبع تطور المشاريع الممنوحة من طرف فرع الوكالة بالمسيلة عبر الزمن يكشف النقاب عن عيب مزمن بدأت بوادره الأولى تظهر ابتداءا من سنة 2014، يتمثل في تناقص عدد المشاريع الممنوحة عبر مختلف بلديات ولاية المسيلة قبل أن كانت قبل هذا التاريخ تعرف نموا تصاعديا، فكما يظهر في الجدول الموالي نجد أن عددها بلغ سنة 2014 حوالي 643 مشروع، لينخفض هذا التمثيل إلى اقل من 70 مشروع نهاية سنة 2018، والسبب في هذا يرجع للتوجه الجديد للوكالة نحو تمويل المشاريع الخالقة للثروة، وبالتالي توقيف تمويل بعض المشاريع بحجة تنظيم النشاطات بحسب الاحتياجات المحلية والوطنية،، والتي ياتي في مقدمتها نشاطي حلاقة النساء والخياطة، وقبلها سنة 2011 مجمل الانشطة التي تستخدم الالة سواء للجر او النقل وبعض النشاطات المضرة بالبيئة كشعبة البلاستيك، واخيرا في 2017 صدور تعليمة داخلية تقضي بتوقيف بعض الانشطة ذات العلاقة بالفلاحة منها، تربية المواشي، واجهزة التسمين الصناعي للدواجن، وعتاد زراعة الحبوب.

الجدول (06) :تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة المسيلة حتى 2018.

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	100	133	152	81	119	45	100	188	121	83	168
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
العدد	354	401	720	1325	624	643	443	274	39	70	

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع المسيلة–.

كما أن الجدول الموالي يكشف النقاب على عيب مزمن آخر، لا تقل تأثيراته عن سابقه يتمثل في التوزيع غير العادل للمشاريع عبر مختلف بلديات الولاية، ففي الوقت الذي نجد فيه بعض الولايات تسجل تشارك اقل من 63 ساكن في كل مشروع ممنوح من طرف الوكالة–بلدية المطارفة–، نجد أخرى يرتفع فيها التمثيل

السابق لأكثر من 3202 ساكن لكل مشروع–بلدية عين فارس–، وبحسب اعتقادنا فان هذا الوضع مرده البعد عن الولاية، فاغلب البلديات التي يرتفع فيها التمثيل السابق هي بلديات تقع في حدود الولاية.

الجدول (06) :تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة المسيلة حتى 2018.

البلدية	عدد المشاريع(مشروع)	عدد السكان(نسمة)	عدد السكان لكل مشروع
المسيلة	2351	156647	66.62
المعاضيد	108	22222	205.8
أولاد دراج	168	/	/
حمام الضلعة	358	39734	110.99
تارمونت	83	9980	120.24
المطارفة	127	8080	63.62
الخبانة	37	8360	225.94
مسيف	99	12869	129.98
الشلال	69	5379	77.95
أولاد ماضي	158	7069	44.74
مقرة	192	39098	203.63
برهوم	161	/	/
عين الخضراء	355	29038	81.8
أولاد عدي لقبالة	148	25450	171.95
بلعايبة	68	27404	403
سيدي عيسى	206	71476	346.97
عين الحجل	49	32628	665.87
سيدي هجرس	27	6912	256
ونوغة	110	14370	130.63
بوسعادة	523	133589	255.42
أولاد سيدي إبراهيم	59	10726	181.79
سيدي عامر	15	21623	1441.53
تامسة	8	7431	928.87
بن سرور	86	23880	277.67
أولاد سليمان	9	5053	561.44

الهامل	16	/	/
الحوامد	33	7728	234.18
المطارفة	126	8080	64.12
أولاد منصور	73	5732	78.52
الدهاهنة	18	/	/
بوطي سايح	10	9025	902.5
خطوطي سد الجير	26	7089	272.65
الزرزور	17	6177	363.35
واد الشعير	30	/	/
بنزوه	10	5796	579.6
بير الفضة	2	/	/
سيدي محمد	19	8300	436.84
عين فارس	1	3202	3202
أولاد عطية	2	/	/
السوامع	111	/	/
عين الملح	75	37021	493.61
مجدل	4	23619	5904.75
سليم	9	5348	594.22
عين الريش	14	21470	1533.57
بني سليمان	24	8471	352.95
جبل مساعد	8	13948	1743.5
المجموع	6222	/	/

المصدر: 1- وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع المسيلة-2-الموقع الرسمي لولاية المسيلة بتاريخ2018/12/15.

خاتمة:

تلعب المقاولة الشبابية دورا لا يستهان به في التنمية الاقتصادية، وهو ما أثبتته تجارب العديد من الدول التي احتضنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونصحت به حتى العديد من المؤسسات المالية الكبرى، وأشاد به أكثر الاكاديميين ذو العلاقة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي بذلت جهودا كبيرة من اجل خلق ومرافقة هذا النوع من المقاولة، بهدف تفعيل دورها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا باستخدامها

جملة من الأجهزة، تنوعت بين الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وأخيرا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي كانت محل تقييمنا في هذه الدراسة التي توصلت للنتائج التالية:

*استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن تمول عدد معتبر من المشاريع منذ تأسيسها، مما ساهم فعلا في التشغيل، إلا أنها شهدت ضعفا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، سواء في تمويل الجديدة منها، أو تمويل ومرافقة القائمة منها.

*خلقت التسهيلات المالية والجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الحافز للشباب الذين لا يتوفرون على شهادات مهنية للتوجه إلى مراكز التكوين المهني، بدل البقاء عرضة للآفات الاجتماعية.

* استطاعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر مختلف فروعها من توجيه التمويل نحو المشاريع الخالقة للثرة مثل قطاع الصناعة والزراعة، البناء والأشغال العمومية ، وهذا ما يفسر ارتفاع نصيب القطاعات السابقة من مجمل المشاريع الممولة عن طريق الوكالة على حساب قطاع الخدمات.

*الوكالة لا تملك أدنى سلطة على الهيئات الداعمة لنشاطها، وهذا ما يقصي الكثير من المشاريع، بالإضافة إلى انه يعطل انجاز أخرى، هذا فضلا على انه يجعل الكثير من أصحابها عرضة لأشد أنواع البيروقراطية.

*فشلت الوكالة في خلق مناصب شغل جديدة من المشاريع القائمة، وهو ما يفسر ضعف نصيب مشاريع التوسعة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى ولاية المسيلة.

*استطاعت الوكالة أن تدعم المقاولة النسوية، وهذا هو ما يفسر ارتفاع معدلات الإنشاء وكذلك ارتفاع نصيب المرأة من مجمل المشاريع المنشاة من طرف الوكالة عبر الزمن.

وعليه من أجل خلق المقاولة الشبانية واستمرار بقائها وتميزها فان الدراسة تنصح بالتالي:

*إنشاء شباك موحد يضم مختلف الهيئات الداعمة لنشاط الوكالة، مما يسهم تسريع تقديم التسهيلات الائتمانية ، ويجنب التعقيدات الإدارية التي يمكن أن يواجهها الشباب.

*تخصيص حصة من المحلات التجارية الموزعة من طرف الدولة لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة الذين يعتمد نشاطهم وبصفة دائمة على هذا النوع من التسهيلات.

*ضرورة العمل بنظام القروض الإدارية لتمويل المؤسسات المصغرة، بدل معاملتها على أساس الربحية والمخاطر كباقي المؤسسات الأخرى، وهو ما يعني تخصص عدد من البنوك العمومية في تمويل هذا النوع من المؤسسات، خاصة وان الجزائر لديها تجربة لا بأس بها في هذا النوع من التمويل–القطاع الفلاحي–، مما يسهم في تخفيض البيروقراطية الممارسة ضد الشباب.

*الاستمرار في دعم المقاولة النسوية وخريجي التكوين المهني، على أساس أنهما أحق الطبقات الاجتماعية بهذا النوع من التمويل، مع تكييفه وفق تعاليم الدين الإسلامي، ذلك أن الفوائد الربوية هي أهم سبب في عزوف الشباب عن التوجه للوكالة.

*ضرورة تحقيق مبدأ العدالة في توزيع التمويل سواء على مستوى التراب الوطني، أو على مستوى مختلف بلديات ولاية المسيلة، مع العمل على فتح فروع على مستوى كل دائرة من اجل تقريب الإدارة من المواطن.

*تخصيص تكوين متخصص في التسويق، يهدف إلى تعزيز المعارف الحالية في هذا المجال وفي العلاقات العامة، من اجل الترويج للمنتجات والبحث عن أسواق.

*تفعيل دور الهيئات الرقابية على مستوى الوكالة، خاصة في مرحلة دراسة الملفات وهذا بهدف الحد من الفساد الإداري.

قائمة المراجع:

1–نقلا عن لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها–دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص11.

2-La nouvelle définition des PME ; guide de l'utilisateur et modèle de déclaration ; 2006 ; date de consultation/15/12/2018. p14.en ligne http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/files/sme_definition/sme_user_guide_fr.pdf

3–الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 12–12–2001، العدد 77، 2001، ص 06.

4–رجم نصيب وفاطمة الزهراء شايب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 25–28 ماي 2003، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، 2004، ص80.

5–هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص220.

6–علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم المعرفة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص22.

7–محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العلمية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص21.

8–قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة م ص م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص130.

9-الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص78.

10-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، اطلع علية بتاريخ 2018/12/10.

11-الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 1996/9/8، العدد 52، ص12-.

13-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، اطلع عليه بتاريخ 2018/12/15.